

Distr.
GENERAL

E/1999/20
19 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

مشروع الربط القار بين أوروبا وأفريقيا
عبر مضيق جبل طارق

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير الذي أعده، وفقا لقرار المجلس ٤٨/١٩٩٧ الأمينان التنفيذيان للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا، عن الأنشطة المنجزة في إطار مشروع الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق (انظر المرفق).

٢ - وقد ظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهتما بهذا المشروع منذ ١٩٨٢، إثر القرار الذي اتخذته حكومتا المغرب وإسبانيا في إطار اتفاق ثنائي للتعاون اعتمد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، ويقضي بالاشتراك في دراسة جدوى المشروع. ومنذ ذلك التاريخ، والمجلس يطلب بانتظام إلى اللجنتين الإقليميتين متابعة تطور الدراسات المتعلقة بهذا المشروع وإبلاغه عن هذا الموضوع.

مرفق

مشروع الربط القار بين أوروبا وأفريقيا
عبر مضيق جبل طارق

تقرير عن الدراسات والأنشطة المنجزة
في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	١ - ٥ مقدمة
٤	٦ - ١٨ أولا - الدراسات والأنشطة المنجزة في إطار المشروع . . .
٥	١١ - ١٣ ألف - الوسط الطبيعي
٦	١٤ باء - الهندسة
٦	١٥ - ١٧ جيم - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية
٧	١٨ دال - التقييم
٧	١٩ ثانيا - الأنشطة الأخرى المنظمة في إطار المشروع
٧	٢٠ ثالثا - الأعمال المستقبلية

مقدمة

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٨/١٩٩٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، إلى الأمينين التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا المشاركة بنشاط في متابعة مشروع الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩.

٢ - ويقدم هذا التقرير، الذي أعد على نحو مشترك بين اللجنتين الإقليميتين، استجابة لذلك الطلب ويعرض بإيجاز التقدم المحرز في إنجاز المشروع استناداً إلى الدراسات التي أجريت خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ كما يتناول الأنشطة الأخرى المرتبطة بالمشروع، ولا سيما التي نظمت عملاً بقرار المجلس ٤٨/١٩٩٧، وبرعاية مشتركة بين اللجنتين الإقليميتين والرابطة الدولية لحفر الأنفاق، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس.

٣ - ومن الجدير بالذكر أن الدراسات المتعلقة بتطوير المشروع تتم، بصورة مشتركة بين حكومتي المغرب وإسبانيا منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وهو التاريخ الذي اعتمدت فيه الحكومتان اتفاقاً ثنائياً بهذا الشأن. ويؤكد هذا الاتفاق - الذي فُصل فيما بعد في الاتفاق الإضافي المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ - رسمياً التزام الحكومتين بدراسة جدوى المشروع بصورة مشتركة، وينص على إنشاء لجنة مشتركة حكومية دولية دائمة، تضطلع بمسؤولية تنفيذ الاتفاق، وعلى إنشاء شركتين تابعتين للدولة، واحدة في المغرب وأخرى في إسبانيا، للاضطلاع بمسؤولية إنجاز الدراسات. وهاتان الشركتان، اللتان تقوم اللجنة المشتركة بتنسيق أعمالهما منذ ١٩٨١، هما من الجانب الإسباني، "الشركة الإسبانية للدراسات المتعلقة بالربط القار عبر مضيق جبل طارق"، ومقرها في مدريد، ومن الجانب المغربي، "الشركة المغربية لدراسات المضيق"، ومقرها في الرباط. وتنجز الدراسات إما بصورة مباشرة عن طريق الشركتين، وإما عن طريق مؤسسات علمية تابعة للبلدين، وإما عن طريق شركات وطنية أو دولية للخبراء الاستشاريين ولأعمال التنقيب الفيزيائي وتبرم معها الشركتان المذكورتان اتفاقات أو عقود خدمة.

٤ - وفي الإطار المؤسسي المذكور آنفاً، تجري عملية الدراسات على مراحل وفقاً لبرامج للدراسات والمرحلة الحالية للدراسات، المسماة بمرحلة دراسات الجدوى، قد تلت مرحلة أولية انتهت في ١٩٩٠ وتسمى مرحلة ما قبل دراسات الجدوى. وتنجز مرحلة دراسات الجدوى في طورين أكمل أولهما في ١٩٩٦. وقد مكنت الدراسات التي أجريت في أثناء الطور الأول من اختيار بديل أساسي تتم استناداً إليه مواصلة الدراسات لإنجاز مشروع الربط القار، ويتمثل في حفر نفق سكة حديدية تحت عتبة المضيق.

٥ - ويعرض هذا التقرير بإيجاز، وبناءً على تقريرَي الشركتين إلى اللجنة المشتركة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، الدراسات والأنشطة المنجزة في إطار المشروع وأهدافه ونتائجه والمشاكل التي اعترضت الاضطلاع بهذه الدراسات والأنشطة.

أولا - الدراسات والأنشطة المنجزة في إطار المشروع

٦ - شهد عام ١٩٩٧ بداية الطور الثاني من المرحلة المسماة بمرحلة دراسات الجدوى "دراسات الجدوى ٢". وتعين خلال هذا الطور وبغية إنجاز دراسة جدوى المشروع في الأجل المحدد طبقا للبديل الأساسي المعتمد، تركيز الأشغال على الجوانب التالية: (أ) عمليات الحفر العميق، الذي تم التأكيد على أولويته؛ و (ب) استيفاء تقديرات تكلفة التشييد وتحليلها على نحو مقارن؛ و (ج) استيفاء توقعات حركة المرور وتحليلها على نحو مقارن.

٧ - وشكلت عملية الحفر العميق، المسماة بوسينتورو ٩٧، أهم أنشطة عام ١٩٩٧ وهي تمثل بالنظر إلى النتائج التي أسفرت عنها منعطفنا في سير الدراسات. فعلى عكس الافتراضات التي قادت إليها الدراسات السابقة، أبرزت نتائج عمليات الحفر العميق هذه مشكلات جيولوجية غير متوقعة فيما يتصل بسماكة طبقات العصر الجيولوجي الرابع في باطن أرض المضيق. فقد اتضح أن هذه السماكة تتجاوز ١٠٠ متر في بعض الأماكن، وهو ما يزيد كثيرا عن الـ ٢٥ مترا المتوقعة سابقا، مع عدم إمكانية التحديد المؤكد للعمق الأقصى لسماكة الطبقات الرباعية.

٨ - وبالنظر إلى هذه النتائج، عرضت الشركتان في تموز/يوليه ١٩٩٧ على اللجنة المشتركة ما يلي:

(أ) إنهاء الطور الثاني من المرحلة الثانية من دراسات الجدوى عند مستوى المعلومات المتاحة في أواخر ١٩٩٧، والشروع في طور جديد ثالث يسمى طور "البحث" ويخصص أساسا لتوضيح المشكلات الجيولوجية التي ووجهت وتعميق المعرفة بنظام حركة المرور بين أوروبا وأفريقيا والمرتبطة بالمشروع، وذلك بهدف تأكيد أفضل لتوقعات حركة المرور في الأجل الطويل؛

(ب) تكييف برنامج العمل الذي كان ساريا من قبل مع الحالة الجديدة، بهدف إنهاء الطور الحالي وإعداد الطور الجديد أي طور "البحث".

٩ - وقد نفذ هذان المقترحان من خلال برنامجي عمل وضعنا على أساس قطعي بإنهاء الطور السابق في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ والبدء فورا في الطور الجديد. وهذان البرنامجان هما: (أ) "خطة عمل الطور الثالث وهو طور البحث" التي عرضتها الشركتان معا على اللجنة المشتركة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و (ب) "خطة عمل لاستكمال الطور الثاني" الذي ترد ملخص أنشطته في هذا التقرير.

١٠ - وتعرض الفقرات التالية تباعا باختصار تطور الدراسات والأنشطة المبرمجة لكل مجال من مجالات الدراسة - وهي الوسط الطبيعي والهندسة والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والتقييم؛ وحالتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛ والنتائج المحرزة في كل منها.

ألف - الوسط الطبيعي

١١ - شكلت الأنشطة الرامية إلى معرفة الوسط الطبيعي الجزء الأهم من عمل الشركتين، وتعلقت أساسا بالبحث الجيوتقني والبحث الجيوفيزيائي والبحث الجيولوجي بواسطة عمليات الحفر في عمق البحر. وفي المجال الجيوتقني، سمحت الأعمال المنجزة باستكمال أعمال البحث المبرمجة في المباني التجريبية في ممر تريفية في اسبانيا وبئر مالاباطا في المغرب. وقد تم القياس الصوتي لهذه المباني في أثناء تشييدها في ١٩٩٤-١٩٩٥، ثم تأجل حتى وقت قريب. ورغم أهمية المعلومات المحصلة في المجال الجيوتقني وكفائتها إلى حد ما فيما يتعلق بدراسات الجدوى، فلا يزال ثمة مجال عريض للبحث (ردود الفعل المائية - والجيوميكانيكية والحالة الطبيعية للضغوط على أراضي القيعان البحرية) يتعين القيام به في طور الدراسات اللاحق. ولهذا، فإن البحث الميداني لأرض قاع البحر الموهلة في العمق، والتي يمكن الوصول إليها انطلاقا من بئر مالاباطا، يشكل مساهمة هامة.

١٢ - وفيما يتعلق بالبحث الجيوفيزيائي، لم تتضمن الأنشطة المبرمجة - والمنجزة - عمليات تنقيب جديدة تضاف إلى العمليات الجيوفيزيائية العديدة المنجزة من قبل، فحسب، وإنما أيضا محاولة جديدة لتقييم احتمالات نجاح التقنيات المتطورة (والمكلفة) للاستطلاع السيزمي الثلاثي الأبعاد في بحث المشكلات الجيولوجية المطروحة. وأسفرت الاختبارات التي أجريت (القياسات الصوتية للأراضي المعنية وإعادة تفسير الأشكال القديمة المتعددة القنوات بمساعدة تقنيات متطورة) عن نتائج غير قاطعة، وهو ما يجعل جدوى القيام بحملة ثلاثية الأبعاد متوقفة على موازنات لاحقة.

١٣ - وفيما يخص حملة الحفر العميق في عام ٩٨ - وهي بلا ريب أهم أنشطة برنامج العمل، فقد بدأت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ واستمرت في عام ١٩٩٩. وفضلا عن الأنشطة المضطلع بها لإعداد عقد عمليات الحفر ذاتها، أنهت الشركتان الأنشطة التمهيدية المنصوص عليها في برنامج العمل، بهدف الحد قدر الاستطاعة من الصعوبات التقنية الكبرى المرتبطة على وجه التحديد بالنظام غير العادي للتيارات البحرية في المضيق. وأسفرت هذه الأنشطة التمهيدية في مجموعها عن نتائج مرضية وسمحت بالاقبال من الخطر الكبير المرتبط بحملة الحفر. وفيما يتعلق بنتائج هذه الحملة، يجدر التذكير أساسا بأنه على الرغم من أوجه التقدم المحرزة على المستوى التنفيذي - والتي سمحت تقريبا بمضاعفة مستوى التوغل الأقصى الذي تم بلوغه في الحملة السابقة - فإنه لم يتم بعد اكتشاف الطبقة التحتية الجيولوجية التي يجري البحث عنها في عدد من المناطق الخطرة من الجزء الأوسط للمضيق. وفي المقابل، أكدت الحملة الافتراضات الجيولوجية الأساسية، وهذا من شأنه الإقلال من حدة المشكلة السابقة وإلقاء الضوء على عمليات البحث المقبلة المتصلة بها.

باء - الهندسة

١٤ - انحصرت هذه الأنشطة بخاصة في استعراض المشروع الأولي للبديل الأساسي الذي عدل وفق شكل مرجعي جديد يتميز بميل ٣٠ في الألف، ومن شأنه أن يسمح - مبدئياً - بتفادي الحوادث الجيولوجية المكتشفة في أثناء حملة بوسينتور ٩٨، مع الحفاظ على طول النفق وموقع المحطات الطرفية. وقد أسفر البحث عن نتائج مرضية فيما يتعلق بجدوى اعتماد ميل أكثر انحداراً (من ٢٥ إلى ٣٠ في الألف) مع ارتفاع تكلفة البناء عند الشروع في المرحلة الصاعدة (١١ في المائة). وهذه النتائج تؤكد نتائج الدراسة الأولية للموضوع ذاته التي أجريت عام ١٩٩٧، وتوقعت إمكانية التنفيذ رغم وجود ميل أشد انحداراً مع زيادة معقولة في التكاليف (الميل حوالي ٣٥ في الألف وزيادة التكاليف بنسبة ١٥ في المائة تقريباً).

جيم - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

١٥ - تم في المجال الاجتماعي - الاقتصادي إنجاز معظم الأنشطة المبرمجة. وفيما عدا الإبقاء على قاعدة البيانات الاجتماعية - الاقتصادية وتلك المتعلقة بحركة المرور في المنطقة موضوع الدراسة، انصب العمل بخاصة على تنفيذ التوصيات المحددة للجنة المشتركة بشأن تعميق المعلومات المتصلة بحركة المرور وأساليب تحديد التوقعات في الأجل الطويل. وتعلق هذا العمل بمرصد حركة المرور وإعادة ضبط نموذج تراتار - ٩٥.

١٦ - وفيما يتصل برصد حركة المرور، تعلق النشاط المنجز، كما كان مقرراً، بإنشاء نظام بحوث لرصد مصدر/اتجاه حركة المرور بين أوروبا وأفريقيا عند موانئ المضيق خلال سنة واحدة (آب/أغسطس ١٩٩٧ - آب/أغسطس ١٩٩٨)، على أساس ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بحث في الشهر. وتتسم هذه العملية بأهمية بالغة فيما يتعلق بضبط نماذج حركة المرور، وقد أنجزت بالتعاون مع سلطات مواني ألجزيراس وطنجة وسبتة. وعرضت هذه السلطات أيضاً تعاونها لمواصلة نظام البحوث وتركيب العناصر الأخرى لمرصد حركة المرور.

١٧ - وأعطت عملية إعادة ضبط نموذج تراتار المتخذ في سنة الأساس ١٩٩٥، صورة أحدث لتوقعات حركة المرور في الأجل الطويل في المنطقة المعنية عبر المضيق والربط القار. وفيما يتعلق بحجم حركة المرور، أكدت نتائج هذا العمل النتائج السابقة، مع انخفاض ضئيل في القيمة (حوالي ٩٠ في المائة) بالنسبة لحركة المسافرين وانخفاض أكبر (٨٠ في المائة) في رسوم المرور. غير أن العنصر الجديد الذي أسفرت عنه إعادة ضبط نموذج تراتار - ٩٥، يكمن في التأثير البالغ لحركة نقل البضائع عبر الربط القار بتغييرات تكلفة النقل البحري. ومن ثم، فإن انخفاضاً محتملاً في التكلفة، بنسبة ٣٠ في المائة مثلاً، يهبط بحركة المرور إلى ٧٠ في المائة (خلافًا لنسبة ٣٥ في المائة المقدرة في الدراسات السابقة).

دال - التقييم

١٨ - تعلقَت الأنشطة المبرمجة في هذا الفصل أساساً بتحديث التقييم الاقتصادي - المالي للبدل الأساسي وإعداد تقرير عن انتهاء هذا الطور. ويجري الآن الاضطلاع بهذين العاملين ومن المقرر استيفاءهما في عام ١٩٩٩. وسيتناولان البديل الأساس المعدل وفقاً لاستعراض حديث للمشروع الأولي. ويجدر التذكير بأن هذا التأخير لن يؤثر في أساس عملية الدراسات، بالنظر إلى الطابع الشكلي للنشاطين المعنيين وانفصاله الكامل عن طور "البحث" المقبل. وفضلاً عن ذلك، تتولى الدوائر التقنية بالشركتين مراقبة تأثير التغييرات الجارية على التقييم الاقتصادي والمالي، ولا يتوقع أن تسفر عمليات التقييم الجارية عن نتائج غير متوقعة.

ثانياً - الأنشطة الأخرى المنظمة في إطار المشروع

١٩ - هناك مجموعة من الأنشطة الأخرى التي شُرع فيها أو نُظمت في نطاق المشروع بناءً أيضاً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٩٧. ومن بين هذه الأنشطة، تجدر الإشارة إلى عقد حلقة عمل حول موضوع "اختيار آلات حفر الانفاق لأغراض اختراق صخر الحثيث" في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ بتريفة (اسبانيا)، وحلقة عمل أخرى حول "تكاليف بناء الانفاق بواسطة آلات حفر الانفاق"، من المزمع عقدها في الرباط (المغرب) في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتشترك في رعاية هذين النشاطين اللجنتان الإقليميتان والرابطة الدولية لحفر الانفاق.

ثالثاً - الأعمال المستقبلية

٢٠ - دخلت الدراسات المتصلة بمشروع الربط القار عبر مضيق جبل طارق في الطور الثالث الجديد من مرحلة دراسة الجدوى، وهو طور البحث الذي فرضته النتائج غير المتوقعة التي أسفرت عنها حملة الحفر العميق عام ٩٧. وستكون نتائج هذا الطور الجديد حاسمة في تحسين المعرفة الجيولوجية بأرض قاع المضيق ومن ثم في إنجاز دراسة جدوى المشروع.
